

آراء المقرئزي الإقتصادية في الغلاء والتضخم

الدكتور فاضل عباس الحسب

استاذ مساعد - كلية الادارة
والاقتصاد - جامعة بغداد

تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي المتوفي سنة ٨٤٥ هجرية عن عمر يناهز ٧٦ سنة عايش العصر العربي الاسلامي بمصر في زمن دولتي المماليك البحرية والبرجية وهما دولتان حكمتا في مصر رداً غير قصير من الزمن إذ امتد حكم الأول مائة وست وثلاثين عاماً ، وامتد حكم الثانية مائة وتسعاً وثلاثين عاماً .

والمقرئزي هو الأول من الاقتصاديين العرب المسلمين الذين كتبوا في المسائل المتعلقة بالركود والكساد الاقتصادي ، ولا أقول الأزمة الاقتصادية كما أشار إلى ذلك الدكتور بدر الدين السباعي في تقديمه لكتاب المقرئزي « اغاثة الأمة بكشف الغمة » لأن مقولة الأزمة الاقتصادية كظاهرة اقتصادية تميزت بفيض الانتاج لم تدخل الفكر الاقتصادي العالمي إلا في عصر الرأسمالية حيث كانت السوق الرأسمالية تضيق بفترات دورية أمام توسيع الطاقات الانتاجية للمنشآت الاقتصادية .

وقبل الدخول في مناقشة المقرئزي في « اغاثة الأمة بكشف الغمة » وتبيان أفكاره ونظرياته الاقتصادية في القحط والمجاعات وبخاصة ظاهرة الغلاء والتضخم النقدي (رواج الفلوس) أشير إلى أن فترة العصر الوسيط التي عايشتها مصر آنذاك تدخل على العموم ضمن التطبيقات الاقتصادية للاقتصاد الاسلامي في العهود المتأخرة للدولة الاسلامية المتأخرة والتي تتميز كما سبق أن استعرضت ذلك في مناسبات متعددة بظهور الانحراف عما كان معمولاً به في صدر الاسلام وبدخول تكييفات متباينة على مبدأ الاستخلاف ودور الدولة الاسلامية في ادارة الاقتصاد بفعل اعتبارات سياسية وعسكرية واجتماعية دفعت القائمين على أمور الدول العربية الاسلامية الوسيطة بالابتعاد إلى هذه الدرجة أو تلك عن مذهب الاقتصاد الاسلامي^(١) .

(١) راجع الكاتب في كتابه (في الفكر الاقتصادي الاسلامي) الطبعة الثانية ، عالم المعرفة - بيروت ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

وكذلك تقي الدين أحمد بن علي المقرئزي - اغاثة الأمة بكشف الغمة ، قدم له الدكتور بدر الدين السباعي ، دار بن الوليد ، شركة الطباعة حمص ، ١٩٥٦ .

ان خصائص الاقتصاد في مصر في عهد دولتي المماليك البحرية والبرجية يمكن تثبيتها كما أرى في : -

١ - سيادة القطاع الزراعي باعتباره أكثر القطاعات الانتاجية مساهمة في عملية خلق القيم المادية وتشغيل أكثرية السكان .

٢ - وجود قطاع حرفي يمتدح الصناعات المختلفة في المدينة مثل الحدادة والنجارة والتزييج وصناعات الخل والحزف .. الخ .

ان الاقتصاد الحرفي في المدينة ومراكز تجميع الحرفيين قرب المراكز الحضرية كان يغطي احتياجاته من المواد الغذائية والقوت من الريف ويقدم للمزارعين والفلاحين مقابل ذلك الآلات والمعدات والآدوات التي يستخدمونها في نشاطهم الانتاجي .

٣ - لقد كان الريع العيني - وهو الشكل المتطور بالقياس إلى ريع العمل - هو الشكل السائد في الريف - ولو ان ممارسة الريع النقدي - أرقى أشكال الريع - بدأت تدخل النشاط الاقتصادي الزراعي خلال عمليات التبادل مع اقتصاد المدينة الحرفي .

٤ - تؤمن الدولة على العموم بمبدأ الاستخلاف في مذهب الاقتصاد الاسلامي وتنطلق ولو شكلياً في صياغة وتنفيذ ومراقبة اداء سياستها الاقتصادية من أنها دولة اسلامية تضع تحت تصرفها وسائل الانتاج الرئيسة وأنها المسؤولة أمام الله عز وجل في تمشية النشاط الاقتصادي للمجتمع .

٥ - لقد طرأت على النظرة والتطبيق لمبدأ الاستخلاف هذا تغييرات متعددة ، وتكييفات غريبة اعتبرها امتداداً للانحراف الذي بدأ بعد صدر الاسلام والقيام بعملية التملك الخاص للأرض وجعل الأراضي مواضع للبيع والشراء .

ان المتربعين على المناصب العليا والرئيسة في دولة المماليك يمتلكون الضياع الواسعة في الريف ويستخدمون الفلاحين مقابل أجور عينية في الغالب لا تسد إلا الكفاف .

٦ - وتمشيا مع مبدأ الاستخلاف فإن مهمة ادارة الاقتصاد كانت مناطة بالدولة وتمارسها عن طريق ممثليها ومنهم المحتسب الذي كان يقوم بدور المراقبة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة ، وبفعل التكيفات الطارئة على مبدأ الاستخلاف والابتعاد عن روح الدين الاسلامي فإن دولة المماليك شأنها شأن الدول الاسلامية لما بعد صدر الاسلام عجت بالتناقضات العميقة وبالمضاعفات الاجتماعية والسياسية التي كان مردها تحول المناصب والمراكز السياسية والادارية إلى مصادر نفوذ وامتيازات اقتصادية جعل الكثير من العاملين في جهاز الدولة يستخدمون مناصبهم للأثراء عن طريق فرض ضرائب لا تتفق أصلاً مع المغام

الشرعية ، وصاروا يستحوذون على الكثير من تلك الضرائب لانفسهم بدلاً من أدخالها بيت المال (الخزينة) .

٧ - وانطلاقاً من ذلك كانت المناصب الادارية في دولة المماليك تباع وتشترى من قبل الأشخاص بقصد الانتفاع منها والاتجار بها وبخاصة المناصب ذات العلاقة بتنفيذ السياسة الاقتصادية والرقابة على تطبيق الاجراءات الاقتصادية للدولة مما عرض الناس في الريف وفي المدينة إلى ظلم اجتماعي رهيب ، ناهيك عن سوء الادارة والفساد كنتيجة لذلك ، وبسبب ظاهرة الانحراف عن مبدأ الاستخلاف الاسلامي والابتعاد عن الشريعة الاسلامية في ممارسة النشاط الاجتماعي والاقتصادي بروح التوفيق بين المصلحة الاجتماعية والمصلحة الفردية ، وتحول وسائل الانتاج إلى مواضيع ملكية للفرد أو الجماعة ونتيجة للعوامل المتعلقة بسوء ادارة الاقتصاد ، كان تأثير العوامل الطبيعية يزداد قسوة حين وقوع القحط والجفاف وفي غياب اجراءات السياسة الاقتصادية الايجابية للدولة وكانت المجاعات تزداد عمقاً واتساعاً إذا ما صادف حدوث قصور في مياه النيل أو إذا ما حدث فيضان له ، لقد قام المقريزي بترجمة ظاهرة القحط والكساد المتأتين من الكوارث الطبيعية بشكل يتصف بالدقة والعلمية فهو لم يقوم بتسجيل الوقائع الاقتصادية ، في هذا المجال بشكل وثائقي فحسب وانما دخل في موضوع مناقشة العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إليها .

ونظراً للمكانة التي أراها لتقي الدين أحمد بن علي المقريزي في الفكر الاقتصادي العربي الاسلامي في العصر الوسيط سأحاول توضيح نظرياته وأفكاره الاقتصادية عبر تبين المنهج الذي أعتمده المقريزي في ذلك .

منهج المقريزي :

يتميز منهج المقريزي الذي سلكه في « اغاثة الأمة بكشف الغمة » الذي خصصه لاستعراض ومناقشة المجاعات التي حلت بمصر منذ القدم حتى العصر الوسيط ودراسة ظاهرة الغلاء والتضخم بالخصائص التالية :

١ - اعتماد مبدأ السببية في تفسير الظواهر الاقتصادية : يلاحظ على أفكار المقريزي الاقتصادية أنه لا يقر القدرية السلبية والجبرية في النظر إلى أهمل القحط والنكبات والمجاعات . فالمجاعات ليست مفروضة من عل بدون أن يكون للبشر قدرة لفهمها وهي ظاهرات مادية واجتماعية ترتبط بالعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وتندوم بديموميتها وتزول بزوالها ، ويمكن لها أن تعاود الظهور إذا ما عاودت هذه العوامل ظهورها مرة أخرى . فالأزمات والظواهر والقحط والمجاعة والغلاء هي وقائع اقتصادية :

- لم تلازم البشر دوماً ولكنها تقع أحياناً وتنقطع أحياناً أخرى .

- تقع عندما تجتمع مسبباتها ودواعيها .

- تنقطع عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي .

« أعلم حاط الله نعمتك وتولي عصمتك ، ان الغلاء والرخاء ما زالا يتعاقبان في عالم الكون والفساد ، منذ برأ الله الخليقة في سائر الأقطار وجميع البلدان والأمصار . . وعزمني ان شاء الله تعالى ، ان أفرد كتاباً يتضمن ما حل بهذا النوع الانساني من المحن والكوائن المجيحة(*) منذ آدم عليه السلام ، وإلى هذا الزمن الحاضر(٢) » .

وبعد فإنه لما طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المبين ، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيها مضى مثلها ولا مر في زمن شبهها ، وتجاوزوا الحد ، فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها ، وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون .

ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه من أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ، لا أنه كما مر من الغلوات(*) وانقضى من السنوات المهلكات ، إلا أن ذلك يحتاج إلى ايضاح وبيان ، ويقتضي إلى شرح وتبيان ، فعزمت على ذكر الأسباب التي نشأ منها هذا الأمر الفظيع ، وكيف تمدى بالبلاد والعباد هذا المصائب الشنيع . وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء مع الألماع بطرف من أسعار هذا الزمن ، وايراد نبذ مما غير من الغلاء والمحن . راجيا من الله سبحانه ان يوفق من أسند إليه أمور عباده ، وملكه مقاليد أرضه وبلاده ، إلى ما فيه سداد الأمور ، وصلاح الجمهور ، إذ الأمور كلها وجلهنا - إذا عرفت أسبابها سهل على الخبر صلاحها ، وبالله المستعان على كل ماعز وهان ، وهو يقول الحق ويهدي إلى سواء السبيل (٣) .

فالمجاعة اذن ظاهرة مادية واجتماعية تقع بالأساس بفعل عوامل طبيعية ويمكن لها أن تستمر وتتوسع وتعمق إذا ما صادف حدوثها عوامل سياسية واجتماعية وادارية تعمل على ديموميتها كأن يكون رد فعل البشر - ممثلين بدولتهم - ضد الجفاف والقحط سلبياً . وان ظاهرة المجاعة سرعان ما تختفي إذا كان رد فعل البشر ضدها ايجابيا . ناهيك عن ظاهرة القحط والغلاء يمكن أن تزول أصلاً إذا ما زالت مثلاً مشكلة ندرة المياه في حالة قيام الدولة مثلاً ببناء السدود والخزانات للاستفادة من مياه الفيضان والأمطار عند قصور مناسيب الأنهار أو قلة الأمطار في أوقات أخرى .

ان تأثير ظاهرة الغلاء يمكن أن يظل محدوداً كذلك إذا ما سارعت الدولة عند وقوع الجفاف إلى اتخاذ

(*) معناه حفظ وصان وتعهد (محيط المحيط) .

(*) الصحيح « أغلبية » ومفرده « غلاء » بفتح الغين ، أما « الغلوات » فمفردها « الغلوة » ومعناها « المرة والغاية » ورميه السهم أبعد ما يقدر عليه ، وتجمع أيضاً على « غلاء » بكسر الغين . (محيط المحيط) .

(١) المصدر السابق ص ٧ .

(٢) المصدر السابق ص ٤ .

اجراءات اقتصادية مثل تحريك الخزين من المحاصيل المتوفرة محلياً بقوة القانون أو الاستعانة بالمناشيء الأجنبية للحصول على الضروري من الطعام .

ويشير المقريري إلى واقع أثبتته معطيات التاريخ الاقتصادي من أن المجاعات وظاهرة شحة المواد الغذائية تحدث الفينة بعد الفينة ، ضمن عملية النشاط الانتاجي للبشر باعتبار ان الانتاج هو علاقة التأثير المتبادل بين الانسان والطبيعة وإلى أن ظاهرة القحط ظاهرة عرضية (Episode) يمكن للناس أن يبعدها أو يبعدوا أثارها عنهم وليس من الصحيح أبداً أنها ملازمة لوجودهم (ظن كثير من أن هذه المحن لم يكن لها فيها مضى مثلها ولا مر في زمن شبهها ، وتجاوزا الحد فقالوا لا يمكن زوالها ولا يكون أبداً عن الخلق انفصالها وذلك لأنهم قوم لا يفقهون) (١) .

٢ - نسبة الظاهرة :

يتميز منهج المقريري اضافة لاعتماده مبدأ السببية بالنظرة النسبية في الاشارة إلى الظواهر الاقتصادية وتحليلها وأعطائها حجمها الطبيعي بدون زيادة أو نقصان فهو يدين النظرة إلى الظاهرة الاقتصادية بقيمة مطلقة ومجردة ويرى ان النظر إلى الأمور الاقتصادية واحداثها ينبغي ، بل يجب أن يكون ضمن المنظور التاريخي لحدوث وتعاقب الوقائع وبشكل نسبي فقاعدته الكلية التي يؤمن بها هي أن المحن الاقتصادية كانت ولا تزال موجودة إذا ما وجدت مسبباتها ودواعيها وان المحنة الاقتصادية : حجمها وتأثيرها لا ينبغي الحكم عليها بشكل منفرد ومجرد ، بل ضمن الكل ومن خلال مقارنتها مع من سبقتها من المحن والكوارث .

(أعلم أيدك الله بروح منه ، ووفقك إلى الفهم عنه ، أنه لم تزل الأمور السالفة كلما كانت أصعب من شاهدها ، كانت أظرف عند من سمعها ، وكذلك لا تزال الحالة المستقبلية تتصور في الوهم خيراً من الحالة الحاضرة . لأن ملالة الحالة الحاضرة تزين في الوهم الحالة المستقبلية ، فلذلك لا يزال الحاضر أبداً منقوصاً حقه ، محدوداً قدره . لأن القليل من شره يرى كثيراً . إذ القليل من المشاهدة أرسخ من الكثير من الخير . وان مقاساة السير من الشدة أشق على النفس من تذكرة الكثير مما سلف منها . مثال ذلك شخص أرقته البراغيث ليلة ، فتذكر بذلك ليالي ماضية أرقته فيها حرارة الحمى ، فغير ذي شك أن توهم تلك الحمى ، وتذكر تلك الأيام الماضية ، أخف عليه من دبيب البراغيث على جسمه في وقته ذلك ، ولا جرم أن هذا الحال وان كان هكذا موقعه في الوقت الحاضر من الحس ، فليس كذلك حكمه في الحقيقة . لأنه لا يقدر أحد أن يثبت القول بأن دبيب البراغيث على الجسم ، وقرصها أنكى من حرارة الحمى ، وان السهر في حالة الصحة أشد من السهر على أسباب المنية) (٢) .

وتتضح النظرة النسبية لدى المقريري في تفسير الظاهرة وديموميتها والمسائل المتعلقة بتقدير حجمها ضمن حلقات تتابعها التاريخي نورد النص التالي الذي يشير إلى أن الظاهرة يكون وقعها أشد على الناس

(١) نفس المصدر السابق ونفس الصفحة .

(٢) المصدر السابق ص ٥ .

الذين يعيشونها لأنهم لا يملكون القدرة - ذاتيا - على تقييمها - موضوعيا - فهم يعطون لها حجماً أكثر مما تستحق إذا ما قورنت بالأحداث المماثلة السابقة لها لأنهم لم يعرفوا المحن السابقة إلا في بطون الكتب السالفة أو من خلال المنقول شفاها جيلًا عن جيل .

(ولما كانت الحالتان هكذا في التمثيل ، وجب علينا أن نسلم للقائلين الذين ضاقوا ذرعاً بحوادث زمنهم على ما زعموه من أن هذه الحوادث صعبة عليهم . ولا نسلم لهم ما جاوزوا به الحد من أدعائهم أنها في المقارنة والقياس أصعب من التي مضت) . ويوضح المقريري وجهة نظره بالشكل التالي : -

مثاله لو أن رجلاً قام من فراشه وهو بمصر في بعض أيام الشتاء سحراً ، وبرز إلى رحاب داره ، فرأى الأمطار نازلة ، والأرض بالماء قد امتلأت ، فقال هذا يوم شديد البرد ، لكان ذلك من قوله غير مردود ولا منكر لأنه خال بما وجه في نفسه ، وبما جرت عادة الناس أن يقولوه . فإن عجز عن احتمال ما وصل إلى جسمه من البرد ، ورجع إلى فراشه فالتحف ، وقال هذا اليوم برده أشد من البرد الواقع ببلاد الروم والترك ، لم تجز هذه المقالة ، وعد قائلها في الضعف واللين والغرارة(*) بمنزلة بنيات الخدور ، وربات الحجول ، بل نخرجه عن لحافه ، ونريه الأطفال يمرون من تلك المياه ويلعبون بها ، فيعلم إذا رأى ذلك أن الذي أظن فيه من الشكاية لزمانه ليس لأفراط شدة الزمان ، لكنه لضعف صبره وقلة احتماله (٦) .

ومما لا ريب فيه أن اعتماد النظرة النسبية في سرد وتحليل الوقائع الاقتصادية منهج علمي يضمن للباحث وللمتبعين لأفكاره :

١ - الترابط والتتابع التاريخي في النظر إلى الوقائع الاقتصادية وتحليلها .

٢ - التكامل في النظر إلى مجمل تلك الظواهر بحيث يغدو الحدث التاريخي الآني جزءاً للكل التاريخي .

٣ - أن الربط والنظرة المتكاملة كفيلا في التوصل إلى استنتاجات أقرب للدقة العلمية في تقييم الظواهر الاقتصادية واستنباط جوهرها والكشف عنه .

٣ - الديمومة النسبية للظاهرة :

من المعروف أن الظاهرة طبيعية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية وليدة قانون يعبر عن العلاقة الداخلية الضرورية والحتمية المتكررة بين الأمور والظواهر فالظاهرة الاقتصادية يتحقق وجودها إذا ما تضافرت أسبابها وتظل قائمة طيلة وجود هذه المسببات والدواعي وهي تزول بزوالها فديمومة الظاهرة إذن نسبية متعلقة بديمومة أسبابها ودواعيها ولا يمكن الحديث عن ديمومة مطلقة بهذا المفهوم للظواهر الاقتصادية والاجتماعية .

(*) الغرارة بفتح الغين التصابي بعد حنكه والغفلة (يحيط المحيط) .

(١) المصدر السابق ص ٦ .

ان ظاهرة قصور مياه النيل وما يترتب عليها من قحط وغلاء هي ظواهر دائمة بديمومة ظاهرة قصور مياه النيل تزول أسبابها إذا ما ارتفعت مناسيب مياه النيل بعبارة أخرى أن القحط يظل طالما تظل مياه النيل قاصرة وان الغلاء المنبعث منها سيظل سارياً طالما تظل المواد الغذائية نادرة بفعل الجفاف الناجم عن شحة المياه وطالما صادف ذلك انعدام الاجراءات الاقتصادية التي يمكن أن تحد من ظاهرة الغلاء وبالتالي توقف تأثير القحط على الناس ان ارتفاع مناسيب النيل من جديد أو تحريك الدولة للخزين الداخلي للمواد الغذائية أو استيراد القوت من مصادر خارجية تضع نهاية لظاهرة القحط والغلاء أو بتعبير أدق تقضي على التأثيرات الاقتصادية التي قد تنجم عنها .

وقبل الدخول في مناقشة وتحليل نظريات المقريري وأفكاره الاقتصادية في الغلاء والتضخم لا بد من تثبيت مميزات منهجه في تفسير الظواهر الاقتصادية بما يلي :

- نبذ القدرية والجبرية في تفسير الظاهرة وأسبابها وديموميتها .
- اعتماد النسبية كمعيار في تقييم حجم ووزن الظاهرة ومكانتها ضم مجملها التاريخي .
- الايمان بالديمومة النسبية وليست المطلقة بالظاهرة .

كدت أقول ان منهجاً كهذا يجعل صاحبه يقف في الصف الآخر بوجه التيار التشائمي في تفسير العلاقة بين الكثافة المتزايدة للسكان ، وبين نسبية الموارد الاقتصادية المتاحة وكيف ان رائد هذا الاتجاه (مالتوس) يرى في الحروب والكوارث ضوابط طبيعية لتخفيف ضغط السكان المتزايد وإيجاد التوازن بينه وبين الموارد الاقتصادية المتاحة .

ان المقريري يصير بشكل ايجابي على أهمية عنصر الارادة البشرية في مقارعة العوامل الطبيعية الضارة والحد من مفعولها لأنه يرى أن ادراك الكوارث والمحن الطبيعية (الظواهر الضارة) أمر ممكن من قبل البشر وأنه ومن خلال أدراكهم للقانون والظواهر يتيسر لها تنظيمها وترويضها بحيث يمكن تفادي أخطارها الاقتصادية والاجتماعية (إذ الأمور كلها - وجلها - إذا عرفت أسبابها سهل على الخير صلاحها)^(١) .

مقولنا الغلاء والتضخم النقدي :

ان مقولتي الغلاء (ارتفاع الأسعار) ، والتضخم النقدي (انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية) هما مقولتان ظهرتتا في الفكر الاقتصادي ، بالالتزام ، ان وجود الواحدة منهما الزم وجود الثانية ، فهما مقولتان مترادفتان اقترن وجودهما الواحدة بالأخرى .

ان ارتفاع الأسعار هو سبب للتضخم النقدي ، وقد يكون نتيجة له كذلك كما ان التضخم النقدي قد يسبب ارتفاعاً في الأسعار وقد يكون نتيجة له أيضاً .

(١) المصدر المشار اليه في (٣) أعلاه .

ان فهم المقريري لهاتين المقولتين الاقتصاديتين جاء بهذا المنظور العلمي والمنطقي . فالغلاء الناجم عن قصور مياه النيل بسبب انخفاض عرض السلع يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية ، كما ان اجراءات هذا الأمير أو ذاك في طرح كميات اضافية أو جديدة من النقد مع بقاء مستوى الانتاج على حاله يعني ارتفاع الأسعار بشكل يوازي انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية .

« ثم وقع الغلاء في الدولة الأخشيديّة أيضاً ، واستمر تسع سنين متتابعة وابتدأ في سنة اثنتين وخمسين وثلاثمائة ، والأمير إذ ذاك علي بن الأخشيد(*) وتدير الأمور إلى الأستاذ أبي المسك كافور الأخشيدي .

وكان سبب الغلاء ان ماء النيل انتهت زيادته إلى خمسة عشر ذراعاً وأربع أصابع ، فنزع السعر بعد رخص فما كان بدينار صار بثلاثة دنانير(لاحظ ان القوة الشرائية للدينار انخفضت إلى الثلث) (١) .

« ثم وقع الغلاء في أيام الحاكم بأمر الله ، وتدير أبي محمد الحسن بن عمار(**) وذلك في سنة سبع وثمانين وثلاثمائة . وكان سببه قصور النيل . فإن الزيادة بلغت إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع . فنزع السعر وطلب القمح فلم يقدر عليه ، واشتد خوف الناس . . وعظم الأمر ، وانتهى سعر القمح إلى أربعة أرتال بدرهم (٢) .

ان انخفاض قوة النقد الشرائية في اقتصاد نقدي ، قد تكون له أسباب متأية من جانب العرض (الانتاج) وتعني قلة المعروض من الوحدات السلعية كما يمكن أن تكون أسبابه ناجمة عن جانب الطلب من النقد ، وعوامل الصيرفة ذات العلاقة به مثل زيادة السيولة النقدية وقرارات تخفيض واستبدال العملات مثلاً .

وفي حالة بقاء مستوى النقد ثابتاً في سوق معينة فإن انخفاض عدد الوحدات السلعية المطروحة فيها يؤدي إلى رفع سعر السلعة ، أي دفع كمية أكثر من الوحدات النقدية مقابل نفس الكمية من السلعة قبل ارتفاع الثمن ، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للوحدات النقدية وهذه هي ظاهرة زيادة الأسعار من حيث أن السعر هو التعبير النقدي عن قيمة البضاعة وهي كما اصطلاحنا على تسميتها أيضاً بظاهرة التضخم النقدي .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فقد يكون للتضخم دواعيه خارج نطاق حركة التبادل السلعي بمفهومها الضيق ، فقد يعلن قرار تخفيض العملة المحلية بهدف تشجيع التصدير أو لاعتبارات سياسية واجتماعية يلجأ إليه الحاكم مردها سوء ادارة الاقتصاد وقيام الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار السياسي

(*) تولى هذا الأمير الحكم في مصر (٣٤٩ - ٣٥٥ هـ - ٩٦٠ - ٩٦٦ م) .

(**) كان هذا أحد الوصيين اللذين عينها الخليفة العزيز (انظر أبو المحاسن) (النجوم الزاهرة - طبعة القاهرة) .

(١) المصدر السابق ص ١١ . (٢) نفس المصدر السابق ص ١٣ .

وبدافع عمليات اثناء ومضاربات تنفق ورغبات المتحكمين في مصائر البلاد . (ثم مات كافور فكثر الاضطراب وتعددت الفتن . وكانت حروب كثيرة بين الجند والأمراء قتل فيها خلق كثير وانتهت أسواق البلد ، واحترقت مواضع عديدة - فاشتد خوف الناس ، وضاعت أموالهم ، وتغيرت نياتهم ، وارتفع السعر ، وتعذر وجود الأقوات حتى بيع القمح كل وقية بدينارين) (١) .

وقد تتداخل الاعتبارات الاقتصادية والادارية والسياسية والصيرفية بعضها مع البعض الآخر وتدفع الحاكم لاتخاذ قرار تخفيض العملة بصورة غير مباشرة عن طريق استبدالها بعملة جديدة تجني خزينة الدولة من وراء ذلك الكثير عن طريق التخلص من اعداد هائلة من الوحدات النقدية القديمة بفعل المضاربات الصيرفية التي تحدث عند الاعلان عن التخفيض وتحديد فترته التي تكون في العادة قصيرة . ويطمح الأمير من وراء قراره تخفيض العملة الوصول إلى حالة التوازن بين كمية النقد المتداول والسلع المقابلة له ولو إلى حين . « فلما كانت سنة خمس وتسعين وثلاثمائة توقف النيل حتى كسر الخليج في آخر مسرى ، والماء على خمسة عشر ذراعاً وأربعة أصابع . وانتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعاً وأصابع ، فارتفعت الأسعار ، ووقفت الأحوال في الصرف . فإن الدراهم المعاملة (والمقصود بالدراهم المعاملة ، كان منها مضروباً حسب قوانين الدولة القائمة ، متداولاً بين الناس بقيمته الرسمية ، أي التي يتعامل بها الناس) كانت تسمى يومئذ بالدراهم المزايمة والقطع . فتعنت الناس فيها . وكان صرف الدينار ستة وعشرين درهماً منها . فتزايد سعر الدينار إلى ان كان في سنة سبع وتسعين كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار . وارتفع السعر ، وزاد اضطراب الناس وكثر عنتهم في الصرف . وتوقفت الأحوال من أجل ذلك ، فتقدم الامر بانزال عشرين صندوقاً من بيت المال مملوءة دراهم فرقت في الصيارف ونؤدي في الناس بالمنع في المعاملة بالدراهم القطع والمزايمة ، وان يحملوا ما بأيديهم منها إلى دار الضرب فإنه كان يدفع بالدرهم الواحد من الدراهم الجدد أربعة من الدراهم القطع والمزايمة ، وأمر أن يكون الخبز كل اثني عشر رطلاً من الدراهم الجدد وان يصرف الدينار بثمانية عشر درهماً منها » (٢) .

ويربط المقريزي بين ظاهرة التضخم النقدي وبين غياب سلطة الدولة وعدم تدخلها في الأمور الاقتصادية وتركها الحبل على الغارب أمام المضاربين والتجار والوسطاء « ومن غريب ما وقع أن امرأة من أرباب البيوتات أخذت عقداً لها قيمته ألف دينار ، وعرضته على جماعة في أن يعطوها به دقيقاً ، وكل يعتذر إليها ويدفعها عن نفسه إلى أن رحمها بعض الناس وباعها به تليس دقيق بمصر وكانت تسكن القاهرة ، فلما أخذته أعطت بعضه لمن يحميه من النهاية في الطريق . فلما وصلت إلى باب زويله تسلمته من الحماة له ومشت قليلاً . فتكاثر الناس عليها وانهبوه نهباً . فأخذت هي أيضاً مع الناس من الدقيق ملء يديها ثم عجنته وشوته فلما صار قرصة أخذتها معها وتوصلت إلى أحد أبواب القصر . ووقفت على مكان مرتفع ورفعت القرصة على يدها بحيث يراها الناس ونادت بأعلى صوتها : يا أهل القاهرة أدعوا لمولانا المستنصر

(١) نفس المصدر ص ١٢ . (٢) نفس المصدر ص ١٤ ، ١٥ .

الذي أسعد الله الناس بأيامه ، وأعاد عليهم بركات حسن نظره حتى تقومت علي هذه القرصة بألف دينار ،^(١) .

ويسترسل المقريري في مناقشته النتائج الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم استرسالاً منطقياً يدل على عمق الأدرك وقوة المنطق ، وإذا كان نصيب عامة الناس من الغلاء والقحط وارتفاع الأسعار الجوع والحربان والموت ، فإن التضخم النقدي والمضاربات التجارية والصيرفية التي تفجرت وقت المحن تؤدي في الجانب الآخر إلى اثرات البعض (فتكاثر مجيء الناس من القرى إلى القاهرة من الجوع . ودخل فصل الربيع ، فهب هواء اعقبه وباء وفناء وعدم القوت حتى أكل الناس صغار بني آدم من الجوع)^(٢) . « وكثرت أرباح التجار والبضاعة ، وازدادت فوائدهم ربحاً في اليوم ثلاثين ، وكذلك كانت مكاسب أرباب الصنائع واكتفوا بذلك طول الغلاء ، وأصيب جماعة كثيرة ممن ربح في الغلال - من الأمراء والجنود وغيرهم - في مدة الغلاء أما في نفسه بآفة من الآفات ، أو باتلاف مال التلاف الشنيع ، حتى لم ينتفع ، فقد كان لبعضهم ستمائة أردب باعها بسعر مائة وخمسة الارطب وبأزيد من ذلك ، فلما ارتفع السعر عما باع به ندم على بيعه الأول حيث لم ينفعه الندم ، فلما صار إليه ثمن الغلال انفق معظمه في عمارة دار وزخرفها وبالغ في تحصينها واجادتها »^(٣) .

أسباب الغلاء :

لقد خصص المقريري فصلاً كاملاً في كتابه « اغاثة الأمة بكشف الغمة » لتبيان الأسباب التي يراها لظاهرة الغلاء سماه « فصل في بيان الأسباب التي نشأت عنها هذه المحن التي نحن فيها حتى استمرت طول هذه الأزمان التي دفعنا إليها . ومن استعراض ذلك حسب الأولويات التي وضعها المقريري يتضح لنا ما سبق الإشارة إليه في اعتماده مبدأ السببية في تفسير الظواهر وعدم ايمانه بالقدرية والجبرية في وقوعها وكيف أنه يعطي للبشر ولارادتهم دوراً كبيراً في فهم الظاهرة وأدراكها والعمل على ترويضها لصالحهم بالجهود الجماعية والفردية المنظمة .

وان أسباب محنة الغلاء والقحط وارتفاع الأسعار التي يعتقدونها المقريري هي ذات طابع مؤسسي هي سياسية وإدارية وقانونية واقتصادية وسلوكية تنعكس فوراً بشكل ندرة المواد الغذائية وضمور المساحات المزروعة وارتفاع الأسعار وهي كما رتبها المقريري بالاولويات التالية :

١ - (السبب الأول وهو هذا الفساد ، ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة كالوزارة والقضاء وزمامة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال ، بحيث لا يمكن التوصل إلى شيء منها إلا بالمال الجزيل ، فتخطى لاجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ إلى ما لم يكن يؤمله من الأعمال الجلييلة والولايات العظيمة ، لتوصله بأحد حواشي السلطان ووعدته بمال للسلطان على ما يريده من الأعمال)^(٤) ،

(١) نفس المصدر ص ٢٤ ، ٢٥ .

(٢) نفس المصدر ص ٣٦ .

(٣) نفس المصدر ص ٤٣ .

(٤) المصدر السابق ص ٢٨ .

فالمشكلة الأساسية التي تدفع بمفعول . . الكوارث الطبيعية والجفاف والقحط والغلاء وارتفاع الأسعار أن يكون شديد الوقع وعظيمة هو سوء ادارة الاقتصاد وانعدام الكفاءة في تخطيطه وتنفيذ الاجراءات المتعلقة به . أن تحول الدولة في عصر الممالك إلى دولة تسلط على رقاب البشر وابتعادها عما كان يجب أن تكون عليه دولة تضع تحت تصرفها وسائل الانتاج وتوكل إليها وإلى ممثليها مهمة ادارة العمليات الانتاجية طبقاً للشرعية الاسلامية وتحقيقاً لمبدأ الاستخلاف فقد كانت السبب الرئيسي في إختلال توزيع الناتج الاجتماعي . على أفراد المجتمع تمشياً مع هذا المبدأ ، وتحولت وسائل الانتاج والثروة إلى مواضيع ملكية خاصة للأفراد أو لمجموعة أفراد يستأثرون بالمناصب السياسية والادارية في البلاد .

فالقائمون على ادارة الاقتصاد في دولتي الممالك البحرية والبرجية عندما ابتعدوا عن مبادئ الاستخلاف وتنكروا له صاروا ينطلقون من مواقعهم السياسية والادارية للاثراء بتحويل هذه المواقع السياسية إلى امتيازات اقتصادية حيث عُدت المراكز السياسية والادارية مواضيع للبيع والشراء (فلم يكن بأسرع من تقلده ذلك العمل وتسليمه آياه ، وليس معه مما وعد به شيء قل ولاجل ، ولا يجد سبيلاً إلى أداء ما وعد به إلا باستدانته بنحو النصف مما وعد به ، مع ما يحتاج إليه من شارة وزى وخيول وخدم وغيره ، فتضاعف من أجل ذلك عليه الديون ، ويلازمه أربابها ، لاجرم أنه يغمض عينيه ولا يبالي بما أخذ من أنواع المال ويحتاج إلى أن يقرر على حواشيه وأعوانه ضرائب ويتعجل منهم أموالاً ، فيمدون هم أيضاً أيديهم إلى أموال الرعاية يشرثبون لأخذها بحيث لا يعفون ولا يكفون) (١) .

ويتابع القريري مضاعفات سوء ادارة الاقتصاد وضعف كفاءة القائمين عليه وانعدام الرقابة الحكومية إلى الابعاد السلبية المترتبة عليها من ركود اقتصادي واستشراء الأنواع المتباينة من المغارم (الضرائب) وتقلص المساحات المزروعة نتيجة هجرة الفلاحين عن أراضيهم هروباً من الضرائب . (فلما دهي أهل الريف بكثرة المغارم وتنوع المظالم اختلت أحوالهم ، وتمزقوا كل ممزق وجلوا عن أوطانهم فقلت مجابي البلاد ومتحصلها ، قللة ما يزرع بها ، ولخلو أهلها ورحيلهم عنها لشدة الوطأة من الولاة عليهم) (٢) .

٢ - السبب الثاني ارتفاع ريع العقار (غلاء الأطين) :

ان زيادة ريع الأراضي الزراعية إذا ما ظلت مستمرة فلا بد أن تؤدي إلى عزوف الاستثمارات عن الزراعة وبوار الأرض الزراعية وخراب الحالة الاقتصادية للمزارعين وقلّة عرض السلع الزراعية وتهدم الكثير من القرى واستيلاء المتنفيين على أراضي المزارعين الصغار .

(وذلك أن قوماً ترقوا في خدم الأمراء يتولفون إليهم بما جبوا من الأموال إلى أن استولوا على أحوالهم فأجبوا مزيد القربة منهم ، ولا وسيلة أقرب إليهم من المال فتعدوا إلى الأراضي الجارية في اقطاعات الأمراء ، وأحضروا مستأجرها من الفلاحين ، وزادوا في مقادير الأجر فنقلت لذلك متحصلات مواليتهم من

(١) المصدر السابق ص ٤٣ ، ٤٤ . (٢) نفس المصدر ص ٤٤ .

الأمراء فاتخذوا ذلك يداً يمنون بها إليهم ، ونعمة يعدونها إذ شاؤا عليهم فجعلوا الزيادة ديدنهم كل عام ، حتى بلغ الفدان لهذا العهد نحواً من عشرة أمثاله قبل هذه الحوادث (١١) .

وواضح أن السبب الذي يشير إليه المقرئ في رفع بدل ايجار الاراضي الزراعية (الريع) ان هو إلا سبب مؤسسي انبعث من طابع التشكيلات السياسية والادارية والقانونية لدولة الممالك حيث نفوذ الملوك والخدم يزداد عبر خدمة جمع المال التي يقدمونها للأمير وحاشيته .

ان زيادة الريع إلى عشرة أمثاله مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة - لا بد وان يؤدي إلى تغيير في مساحة الأرض الزراعية بنفس النسبة ولكن في الاتجاه المعاكس ، أي خفض المساحات المزروعة إلى عشر المقدار الذي كانت عليه قبل الارتفاع « ولا جرم أنه لما تضاعفت أجرة الفدان من الطين إلى ما ذكرنا وبلغت قيمة الارذب من القمح المحتاج إلى بذرة ما تقدم ذكره ، وتزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره ، وعظمت نكايه الولاة والعمال (١٢) واشتدت وطأتهم على أهل الفلح ، وكثرت المغارم في عمل الجسور وغيرها (١٣) وكانت الغلة التي تتحصل من ذلك عظيمة القدر زائدة الثمن على أرباب الزراعة ، سيما في الأرض منذ كثرت هذه المظالم ، ومنعت الأرض زكاتها ولم تؤت ما عهد من أكلها والخسارة يأبأها كل واحد طبعاً . . استمر السعر مرتفعاً لا يكاد يرجى انحطاطه ، فخرّب بما ذكرنا معظم القرى وتعطلت أكثر الاراضي من الزراعة ، فقلت الغلال وغيرها ما تخرجه الأرض ، لموت أكثر الفلاحين وتشردهم في البلاد من شدة السنين وهلاك الدواب ، ولعجز الكثير من أرباب الأراضي عن ازديادها لغلو البذر وقلة المزارعين ، وقد أشرف الأقليم لاجل هذا الذي قلنا على البوار والدمار (١٤) .

فالمشكلة اذن ليست مشكلة الظواهر الطبيعية ، قصور مناسب الانهار أو فيضانها ولا هي مسألة شحة الأمطار وكثرتها فهذه وتلك أمور طبيعية دائمة بديمومة الطبيعة ، وان البشر لا يستطيعون القضاء عليها وايقاف مفعولها ، ولكنهم - وهذا ما يريده المقرئ - قادرون بحسن ادارة اقتصادهم ومجتمعهم الانساني ان ينظموا مفعول الظواهر الطبيعية بحيث لا تؤدي إلى الخراب ، بل وأكثر من ذلك بإمكانهم ان يتخذوا الاجراءات الممكنة في ضوء تطور مستوى قواهم الانتاجية ، المستوى التقني والمعرفة العلمية لكي يستخدموا هذه الظواهر في تطوير الاقتصاد كان يلجأوا إلى تنظيم شبكات الخزن والري للمياه وادارتها في مختلف المواسم ، أو ان يصار إلى ادارة تسويق المحاصيل الزراعية بحيث ينظم الخزن في ضوء مستويات الطلب الحالية والمتوقعة تمشياً مع الخبرة المتحصلة للمجتمع عبر سنوات الخير والعجاف .

(١٠) العامل ممثل الدولة أو الخليفة أو الأمير في الأقاليم والتشكيلات الادارية الأخرى .

(١١) المقصود عمل السخرة في الطرق المرتفعة على جانبي النيل وقد تكون جسور عامة أو جسور خاصة لأصحاب الأقطان

الخاصة .

(١٢) المصدر السابق ص ٤٦ ، ٤٧ .

(١٣) المصدر السابق ص ٤٥ ، ٤٦ .

مستوى السيولة النقدية (رواج الفلوس) :

يعطي المقرضي أهمية كبيرة لكمية النقد المتداول في السوق وإلى عمليات زيادة السيولة النقدية وخفضها .

وينطلق من وظيفة النقد (الذهب والفضة) في مقياس القيمة إلى تحليل الدور الذي يراه للنقد في عمليات التبادل وفي الموازنة بين العرض والطلب بحيث يعطي لعمليات المضاربة والصيرفة خاصة إجراءات الدولة في سك النقود وعملياتها في التدخل في كمية النقد المتداول زيادته أو خفضه لا سيما سك نقد جديد كلما رأى الحاكم ضرورة انخفاض المتداول منه بقرارات سياسية تحدد مواعيد استبدال النقود القديمة بالنقد الجديد على أن تكون هذه المواعيد فترات قصيرة تخلق موجة من القلق وعدم الاستقرار (المؤقت) لدى الصيارفة والمضاربين بحيث يضطرون إلى بيع النقد القديم مقابل الجديد بنسب توفر التخلص من اعداد كبيرة من النقد المطروح للتداول .

ويتصور المقرضي ان إجراءات الدولة هذه اضافة لدور المتنفذين في المناصب السياسية والادارية في رفع أسعار المواد الغذائية عن طريق فرضهم مستويات أعلى من الريع والمغارم (الضرائب) ، هي العوامل التي تسبب ظاهرة الغلاء والقحط .

« ويبان ذلك ان النقد إذا عاد إلى ما كان عليه أولاً ، وصار من يأتيه من مال خراج أرض ، أو أجرة عمار ، أو معلوم سلطان ، أو من وقف أو قيمة عمل ، فإنما يتناول ذلك ذهباً أو فضة ، بحسب ما يراه من يلي من أمور العامة ، فيصرف ذلك فيما عساه يحتاج إليه مأكول ومشروب أو ملبوس وغيره . فعلى ما نزل بنا الآن من اختلاف الأحوال ، إذا عمل ذلك لا يجد من صار إليه شيء من النقدين على ما تقرر غناً البتة ، لأن الأسعار حينئذ انسبت إلى الدرهم أو الدينار لا يكاد يوجد فيها تفاوت عما كنا نعهد قبل هذه المحن البتة إلا أشياء معدودة سبب غلائها ، أحد أمرين : الأول فساد نظر من أسند إليه النظر في ذلك ، وجهله بسياسة الأمور ، وهو الأكثر في الغالب ، والثاني (الجائحة) التي أصابت ذلك الشيء حتى قل كما حصل في لحوم الأبقار بالموت الذريع الذي نزل بها في سنة ثمان وثمانمائة وما حصل في السكر من قلة زراعة قصبه واعتصاره في سنتي سبع وثمان وثمانمائة ، وهنا يسير بالنسبة إلى الأول »^(١) .

تقييم نظرات المقرضي الاقتصادية في الغلاء وعوامله :

١ - أعتقد ان المقرضي من الرواد الاقتصاديين الأوائل من العرب المسلمين وغيرهم الذين نظروا في التضخم وعوامله وبسبب من المنهج العلمي الذي اعتمده المقرضي في رصد وقائع التاريخ الاقتصادي لظواهر القحط والغلاء وتحليلها واستنباط الصياغات النظرية لها نراه يصيب في تبيان كنه ظاهرة التضخم النقدي

(١) المصدر السابق ص ٨٤ ، ٨٥ .

والعوامل الاقتصادية والادارية السياسية والصيرفية ويرتب هذه العوامل حسب أولوياتها فهو يرى ان علاج التضخم لا بد وان يكون من جانب العرض (الانتاج) وليس الطلب ، فزيادة النقد وتوسيع قاعدة السيولة النقدية لا يمكنها أبداً أن تساهم في حل ظاهرة الغلاء وانما ينبغي زيادة العرض من السلع والخدمات كحل جذري يضمن خفض الأسعار وإيجاد التوازن بين العرض والطلب وبالتالي تحقيق الرفاه (فإنه لا شك ان فيما ذكرناه فائدتين جليلتين : أحدهما رجوع أموال العامة إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن في أمور الأسعار وأحوال المبيعات ، والفائدة الثانية بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس - اللذين هما النقد الراجح الآن - على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقص مع رد الأحوال والرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولاً قبل هذه المحن)^(١) .

٢ - يلاحظ على المقريري أنه في غمرة حماسه في ابراز دور النقد رواج الفلوس في نشوء ظاهرة القحط والغلاء يخلط بين وظائف النقد وبخاصة الوظائف الأولى والثانية « وظيفة كوسيلة للتبادل وظيفته كمقياس للقيمة » . فهو ينكر على النقد وظيفته الأولى ويركز على الثانية (ان النقود التي تكون أثماناً للمبيعات وقيماً للأعمال انما هي الذهب والفضة فقط)^(٢) .

٣ - ان الخلط الواضح لدى المقريري في وظيفتي النقد الأولى والثانية وعدم استيعابه لحقيقة النقد من حيث أنه هو وسيلة للتبادل جره إلى أخطاء أخرى جوهرية جعلته يستخدم مقولات : النقد الذهب ، الفضة وكأنما هي مسميات مترادفة لمسمى واحد هو النقد ، فالذهب هو النقد لدى المقريري ولا شكل للنقد غيره ولا يمكن أن يتصور وجود سلعة قبل الذهب لعبت دور النقد فهو القيمة ومصدرها كذلك (ولا يعلم في خبر صحيح ولا سقيم من أحد من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر أنهم اتخذوا أبداً في قديم الزمان ولا حديثه نقداً غيرهما - يقصد الذهب والفضة)^(٣) .

ولاجل البرهنة على رأيه هذا يذهب إلى القول (حتى قيل أن أول من ضرب الدينار والدرهم آدم عليه الصلاة والسلام ، وقال لا تصلح المعيشة إلا بهما)^(٤) .

(ان النقود المعتبرة شرعاً وعقلاً وعادة عنده انما هي الذهب والفضة فقط ، وما عداها لا يصلح أن يكون نقداً) .

ان الاستنتاج الذي يمكن للقارئ الاختصاصي أن يخرج به من تتبعه لأراء المقريري في النقود أنه يعتقد بأن النقد هو شيء أساسي ولا غنى عنه في حياة البشر ، كان منذ وجودهم الأول وسيظل طالما يظل المجتمع البشري .

ان معطيات التاريخ الاقتصادي لا تقر هذه النظرة بل تعتبرها ناقصة ، فالنقد مقولة اقتصادية دخلت الفكر الاقتصادي العالمي بظهور التبادل السلعي . لقد عرفت البشرية عهوداً قبل الحضارة وكانت تنتج فيه

(١) المصدر السابق ص ٨٣ .

(٢) نفس المصدر والصفحة ص ٧ .

(٣) نفس المصدر ص ٧ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٧ .

منافع بقصد الاستهلاك الذاتي ، وليس التبادل وان هذه المنتجات التي كانت حصيلة علاقة التأثير المتبادل بين الانسان والطبيعة هي منافع قيم استعمالية .

ان تحويل معطيات الطبيعة بجهود البشر (أفراد كانوا أو مجموعات بشرية) إلى منافع تسد حاجاتهم الفردية والجماعية كان مباحاً أمام الجميع بسبب غياب الملكية الخاصة .

ولكن بتحول مقومات الانتفاع والحيازة لوسائل الانتاج ومعطياته إلى مواضيع ملكية فردية صرفة (ملكية حق تصرف) ، وظهر الملكية الخاصة تحولت المنافع (القيم الاستعمالية إلى قيم تبادلية) يجري انتقالها بين المنتجين على أساس الجهد المبذول في انتاجها .

ان تكامل القيمة الاستعمالية مع القيمة التبادلية أوجد السلعة باعتبارها شيء له قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ، بعبارة أخرى ان الاقتصاد الطبيعي - والرأي لأرسطو - قد تحول إلى اقتصاد مكسبي وصارت السلع تنتج للتبادل ولاجله . ولغرض تيسير عملية التبادل نفسها ظهر النقد كوسيلة للتبادل باشكال سلعية متباينة طبقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية لكل بلد من البلدان ، فالنقد هو أيضاً سلعة له قيمة استعمالية أي أنه يسد حاجة بشرية معينة (تحقيق عملية التبادل الذي هو نشاط انساني) وله قيمة تبادلية باعتباره سلعة بذل في انتاجها كمية عمل معينة .

لقد كانت الماشية هي النقد المعمول به في الكثير من اصقاع روما القديمة كما عرفت شعوب عديدة في افريقيا الحديد كوسيلة للتبادل ناهيك عن ان السلع الاستهلاكية نفسها كانت تعبر الواحدة بالأخرى عن قيمتها التبادلية ، فهي تلعب لبعضها البعض دور النقد حيث تعبر قيمة استعمالية معينة عن قيمة قيم استعمالية أخرى ولم يظهر الذهب كمعادل عام لقيم السلع إلا في عهود متأخرة من التبادل وعبر تغيرات وتطورات عديدة برز فيها الذهب باعتباره المؤهل الأكثر قدرة في أن يلعب هذا الدور مقارنة بالأشكال الأخرى من النقود ، فللذهب خواص كيميائية وفيزيائية فريدة في هذا الباب :

- أحجام صغيرة منه يمكن أن تكون ذات قيم كبيرة (تعبر عن جهد انساني كبير) .

- غير قابل للصدأ .

- يمكن طرده وإعادة طرده وسبكه بدون أن يفقد شيئاً من وزنه وقيمه ناهيك عن امكانية تجزئته إلى أجزاء صغيرة وكبيرة حسب الحاجة .

ومعروف من خلال وقائع الاقتصاديات المعاصرة ان دور الذهب قد انحسر وظهرت أشكال متقدمة عنه تلعب دور النقد ، فالنقد الورقي والحوالات المصرفية والصكوك وحوالات التلكس . الخ . كلها أشكال متباينة للنقد .

٤ - ان السبب الذي فوت على المقريري ادراك وظيفة النقد الأولي (كوسيلة للتبادل) قبل وظيفته الثانية التي ركز عليها (مقياس القيمة) هو انطلاقة من الدور الكبير للسيولة النقدية في تعميق ظاهرة التضخم الاقتصادية فزواج الفلوس واجراءات الدولة والأمير في زيادة كميات النقد وفي عمليات المضاربات المالية والصيرفية المكشوفة التي تقوم بها الدولة بين حين وآخر (استبدال العملات) هي المؤثرات التي أثارت في المقريري الحماس بتضخيم دور النقد ، والسيولة النقدية في خلق الغلاء وبالتالي ظاهرة التضخم النقدي .

٥ - لقد أثار الدكتور بدر الدين السباعي في تقديمه « اغاثة الأمة بكشف الغمة » مسألة (صنية النقد) لدى المقريري وكان المقريري يؤمن بفكرة صنية النقد (قد أخذ « بصنية » النقد ، فالذهب والفضة عبارة عن قوة عظيمة لها سلطان على الناس وان كل شيء يشتري بالنقد)^(٢٥) .

ويدخل السباعي في مناقشة المقريري وأفكاره الاقتصادية في النقد مفترضاً وجود فكرة الصنية لدى المقريري ويحاول نقده وتفنيد هذه الفكرة .

ان منطلق السباعي في تفنيد فكرة الصنية هو منطلق سليم لأن الأمر كما أشار إليه في معرض رده على المقريري في أن النقد شيء عارض لم يلزم الانسان منذ ظهوره ولكن لا يمكن الاتفاق مع السباعي في أن المقريري يؤمن بفكرة صنية النقد المتعارف عليها في الاقتصاد السياسي للسببين التاليين :

١ - لا يمكن تسمية أفكار المقريري حول الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه السيولة النقدية في تعميق ظاهرة التضخم بفكرة الصنية لأن المقريري أصلاً يرى أن الأسباب الجوهرية لظاهرة الغلاء والقحط تكمن بجانب العرض وليس الطلب فهو إذا أردنا التصنيف ينضوي ضمن تيار الاقتصاديين المنطلقين من العرض في تحليلاتهم الاقتصادية ولو أن ادراكه لوظائف النقد كما أشرنا سابقاً كان ادراكاً غير متكامل دفع به الى الخلط بين تلك الوظائف وتقديم وظيفة مقياس القيمة وكأنها هي الوظيفة الأولى والأساسية في النقد مما قد يترك في أول وهلة الانطباع بأن للنقد لدى المقريري مكانة تؤهله أن يكون كل شيء في الحياة الاقتصادية .

٢ - ان مقولة صنية النقد دخلت الاقتصاد السياسي بالمحتوى الذي تحدث عنه الدكتور السباعي في عصر الرأسمالية حيث لا سلطان في الرأسمالية غير النقد وحيث أن كل شيء - بما فيها عواطف الناس - يباع ويشترى بالنقد .

لذا فإن زج هذه المقولة في اقتصادات قبل الرأسمالية أمر غير مبرر وسابق لمرحلته التاريخية ، فكيف الأمر إذا كان الحديث يجري عن تطبيقات اقتصادية تشابك في تحديد خط سيرها تركيبيها من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، والاعتبارات القبلية وغيرها من العناصر والمتغيرات المؤسسية وفي العصر الوسيط

(١) مقدمة كتاب « اغاثة الأمة بكشف الغمة » للدكتور بدر الدين السباعي ص - ع .

حيث كانت وظيفة النقد كنقد عالمي لا تزال تحبو في المهد وتجري في نطاق محدود بمحدودية التجارة الخارجية نفسها وضيق مجالها .

ومع تقديري للتسلسل المنطقي للأفكار التي أوردها الدكتور السباعي في تقديمه كتاب المقريري « اغاثة الأمة بكشف الغمة » فقد اردت التأكيد على ضرورة تجنب ظاهرة « الاسقاط » لمقولات الجهاز المفاهيمي لعلم الاقتصاد السياسي المعاصر عند تحليل ونقد أفكار وظواهر اقتصادية لمراحل تاريخية سابقة .

المراجع الرئيسية :

- (١) المقرئزي : اغائة الامة بكشف الغمة ، اصدار دار ابن الوليد ١٩٥٦ .
- (٢) مقدمة ابن خلدون - مطبعة دار الشعب - القاهرة المعتمدة على الطبعة التي اصدرتها لجنة البيان العربي للدكتور علي عبد الواحد وافي .
- (٣) الاموال للامام ابي عبيد بن القاسم بن سلام مطبعة عبد اللطيف حجازي .
- (٤) ارنست ماندل : النظرية الاقتصادية الماركسية - دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٣ ، ترجمة جورج طرابلسي .
- (٥) د. الياس فرح : تطور الفكر الماركسي - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الثالثة ١٩٧٤ .
- (٦) محمد فاروق النبهان : الاتجاه الجماعي في التشريع الاقتصادي الاسلامي دار الفكر للطباعة والنشر - الطبعة الأولى ١٩٧٠ .
- (٧) الخراج للامام ابي يوسف : الطبعة الثالثة - المطبعة السلفية بمصر ١٣٧٢ هجرية - القاهرة .
- (٨) الحياة الثقافية : وزارة الاعلام والشؤون الثقافية - تونس العدد الخاص - عن ابن خلدون . السنة الخامسة رجب / شعبان ١٤٠٠ هجرية .
- (٩) مجلة البحوث الاقتصادية والادارية - اعداد سنة ١٩٧٧ واعداد سنة ١٩٧٨ - مركز البحوث الاقتصادية والادارية - جامعة بغداد .
- (١٠) فاضل الحسب : في الفكر الاقتصادي الاسلامي ، الطبعة الثانية عالم المعرفة - بيروت - ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .